

FROM :

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح



FIRST DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR
KUWAIT

النائب الأول لمجلس الوزراء
وزير الداخلية
الكويت

قرار وزارى رقم (٢١ - ٢٠٠٥)

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

- بعد الإطلاع على القانون رقم (23) لسنة 1968 فى شأن نظام قوة الشرطة وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (53) لسنة 2001 فى شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 فى شأن الخدمة المدنية وتعديلاته .
- وعلى المرسوم الصادر فى 4/4/1997 فى شأن نظام الخدمة المدنية .
- وعلى القرار الوزارى رقم (980) لسنة 1995 فى شأن الهيكل والدليل التنظيمى لوزارة الداخلية وتعديلاته .
- وعلى القرار الوزارى رقم (1058) لسنة 2004 بتشكيل لجنة برئاسة السيد / وكيل وزارة الداخلية المساعد للشئون المالية والإدارية لوضع الاسس والقواعد لتسكين اعضاء الإدارة العامة للتحقيقات على الوظائف الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم (53) لسنة 2001 والمعتمده منا بتاريخ 2005/1/12 .
- وعلى المرسوم رقم (351) لسنة 2004 الصادر بتاريخ 2004/11/23 بتعديل مرتبات اعضاء الإدارة العامة للتحقيقات .
- وعلى عرض السيد / وكيل الوزارة .

- فسرر -

مادة أولى : تكون الاسس و القواعد المذكوره إلباء اسما لتسكين اعضاء الإدارة العامة للتحقيقات - المدنيين - بوزارة الداخلية على الوظائف الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم (53) لسنة 2001 فى شأن الإدارة العامة للتحقيقات مع احتفاظ كل منهم باقدميته وهى كالآتى :

7870357 7870357

FAX NO. : 7870357-7870357

Feb. 04 2003 07:52AM P2

TOTAL 02

U2-MHR-2005 12147 FROM

TO 4693715

P.01

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

FIRST DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR
KUWAIT



النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية
الكويت

تابع القرار الوزاري رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٥ م

المسمى الوظيفي المنقول اليه	المسمى الوظيفي	مستحصل
أول مربوط درجة محقق (أ)	محقق	1
أول مربوط درجة رئيس تحقيق (ب)	محقق أول	2
أول مربوط درجة رئيس تحقيق (أ)	رئيس تحقيق	3
أول مربوط درجة مدع عام	رئيس تحقيق أول	4
نفس وظيفته	نائب المدير العام	5
نفس وظيفته	المدير العام	6

على أن يعمل بهذه الاسس و القواعد اعتباراً من 2001/10/1 (تاريخ صدور

القانون رقم (53) لسنة 2001) في شأن الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية .

مادة ثانية : على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

سواف الأحمد الجابر الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

التاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١

ص. له

كويت اليوم العدد ٥٧٤ - السنة السابعة والأربعون - ل

الأحد ٩ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٩

مادة (٥)

يؤدي المحققون قبل مباشرتهم وظائفهم اليمين التالية:
 "أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال وظيفتي بالأمانة والد
 أحترم قوانين البلاد ونظمها". ويكون أداء اليمين بالنس
 عام التحقيقات ونوابه، أمام حضرة صاحب السمو أم
 بحضور وزير الداخلية.
 ويكون أداء اليمين بالنسبة لباقي أعضاء الإدارة العامة لل
 أمام وزير الداخلية، بحضور مدير عام التحقيقات.

مادة (٦)

يوضع المحقق (ج) تحت التجربة ويجوز فصله بقرار
 الداخلية بعد أخذ رأي مدير عام التحقيقات إذا ثبت أ
 صالح للقيام بأعباء وظيفته ويعتبر مثبتا بمجرد ترقي
 الوظيفة الأعلى وتحسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة.

مادة (٧)

الإدارة العامة للتحقيقات كل لا يتجزأ ويقوم أى عض
 أعضائها مكان الآخرين إلا اذا نص القانون على أن عملا
 أو اجراء محدد يدخل في اختصاص مدير عام التحقيق
 أحد أعضائها.

مادة (٨)

تكون ترقية أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات حتى وظيفة م
 عام على اساس الاقدمية بمراعاة الكفاءة على النحو المقرر ب
 (٢٣) من هذا القانون، وتحدد اقدمية أعضاء الإدارة الع
 للتحقيقات بحسب القرار الصادر بتعيينهم في وظائفهم. فإن
 اثنان أو أكثر من أعضاء الإدارة في قرار واحد، كانت الاقد
 بينهم حسب ترتيبهم في هذا القرار.

مادة (٩)

تكون الترقية إلى وظيفة شاغرة تملو مباشرة الوظيفة المرقى م
 ولا تجوز الترقية قبل انقضاء المدد المحددة بالمرسوم الذى يص
 في هذا الشأن.

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون شروط وضوابط الترقية.

مادة (١٠)

تحدد بمرسوم مرتبات وبدلات وعلاوات أعضاء الإدارة العام

قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١

في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية

- بعد الاطلاع على الدستور.
 - وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م
 القوانين المعدلة له.
 - وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر
 لقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له،
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن
 خدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
 - وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٧٩م في
 شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له،
 - وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠م في بشأن
 انون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
 وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا
 عليه وأصدرناه.

مادة (١)

مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في أى قانون آخر تتولى الإدارة
 العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية الاختصاصات المقررة لها طبقا
 لأحكام المادة التاسعة من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

مادة (٢)

يرأس الإدارة العامة للتحقيقات مدير عام يعاونه نائب أو أكثر
 مدعون عامون ورؤساء تحقيق أ، ب، ومحققون أ، ب، ج.
 ويتبع مدير عام التحقيقات وزير الداخلية، ويتبع أعضاء الإدارة
 العامة للتحقيقات المدير العام.

مادة (٣)

يشترط فيمن يمين في وظيفة محقق (ج) أن يكون :
 مسلما .

كويتي الجنسية.

كامل الأهلية غير محكوم عليه قضائيا أو تأديبيا لأمر مخل
 بالشرف أو بالأمانة.

محمود السيرة حسن السمعة.

حاصلا على إجازة الحقوق أو الحقوق والشريعة.

مادة (٤)

الأحد ٩ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١/٧/٢٩

الكويت اليوم العدد ٥٢٤ - السنة السابعة والأربعون - م

مادة (١٦)

يكون تأديب أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات من اختصاص مجلس تأديب يشكل بقرار من وزير الداخلية، يرأسه أحد نواب المدير العام وعضوية مدعي عام وأقدم رئيس تحقيق (١). وإذا فُيما عدا مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات ونوابه فُيما تأديبهم طبقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م المشار إليه.

وينعقد المجلس بمقر الإدارة العامة للتحقيقات، وتضع اللائحة الداخلية قواعد وإجراءات إقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها وعمل المجلس وإصدار قراراته والتظلم منها.

مادة (١٧)

يحال عضو الإدارة العامة للتحقيقات إلى مجلس التأديب بقرار من وزير الداخلية بناء على عرض مدير عام التحقيقات، ويجوز لمجلس التأديب أن يجري ما يراه لازماً من التحقيقات، وله أن يندب للتحقيق أحد أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات، الذي لا تقل وظيفته عن رئيس تحقيق (١).

مادة (١٨)

تكون جلسات مجلس التأديب سرية، ويصدر المجلس قراراً بعد سماع دفاع عضو الإدارة العامة للتحقيقات المطلوب تأديبه. ولهذا العضو حق الحضور بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو شفها أو ينيب في الدفاع عنه أحد أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات. وللمجلس دائماً الحق في طلب حضور عضو الإدارة العامة للتحقيقات بشخصه، فإذا لم يحضر أو لم ينيب عنه أحدًا جاز إصدار القرار في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه.

مادة (١٩)

تتقضي الدعوى التأديبية باستقالة عضو الإدارة العامة للتحقيقات، ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجزائية أو المدنية الناشئة عن ذات الواقعة.

مادة (٢٠)

لا يجوز أن يجلس ممثل الادعاء العام بينه صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة مع قاضي في دائرة واحدة. كما لا يجوز أن يكون بين ممثل الادعاء العام وأحد الخصوم أو المدافع عنه صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة.

مادة (٢١)

ولا يجوز نقل أو نذب أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات إلى غير الوظائف الواردة بهذا القانون.

واستثناء من ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية نذب عضو الإدارة العامة للتحقيقات للقيام بأعمال وظيفة قانونية أخرى.

مادة (١١)

يعطى عضو الإدارة العامة للتحقيقات، في حالة إذا لم يكن متمتعاً بالرعاية السكنية، سكناً خاصاً أو بدلاً تقديماً يتناسب مع درجته الوظيفية، وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من مجلس الخدمة المدنية.

مادة (١٢)

تكون الاجازات الدورية لأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات مدتها ستين يوماً في السنة ولا يجوز منح الإجازة الدورية إلا بعد مرور ستة شهور من تاريخ تسليم العمل ويصرف مرتب الإجازة الدورية المستحقة عند القيام بها ويصرف بدل نقدي للإجازة وذلك حسب مقتضيات حاجة العمل بعد موافقة المدير العام.

مادة (١٣)

يحظر على عضو الإدارة العامة للتحقيقات:

- ١- مزاوله أية أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية أو أي عمل آخر يتعارض مع أعمال وظيفته سواء بالذات أو بالواسطة.
- ٢- إبداء الآراء السياسية.
- ٣- التقدم للترشيح في الانتخابات العامة إلا إذا استقال من منصبه ويجوز إعادة من استقال منهم لهذا الغرض خلال سنة من تاريخ الاستقالة بقرار من وزير الداخلية.

مادة (١٤)

لا يجوز في غير حالات الجرم المشهود، اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو القبض على عضو الإدارة العامة للتحقيقات، إلا بإذن من وزير الداخلية بناء على طلب مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات.

مادة (١٥)

لمدير عام التحقيقات أن يوجه لفت نظر كتابيا أو شفويا الى عضو الإدارة العامة للتحقيقات الذي سجل، به إحداث وظيفته،

الكويت اليوم العدد ٥٢٤ - السنة السابعة والأربعون - ن

الأحد ٩ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٩/٧/٢٠٠١ م

تحقيقات عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء اجراءات تحقيق عن جريمة أنهم فيها.

مادة (٢٢)

العقوبات التأديبية التي توقع على أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات هي :

التنبيه - الإنذار - الفصل من الخدمة .

وتصدر عقوبة التنبيه بقرار مسبب من وزير الداخلية ، أما عقوبتي الإنذار والفصل فيكون توقيعهما عن طريق مجلس التأديب .

مادة (٢٣)

تنشأ إدارة التفتيش الفني على أعمال أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات وتؤلف من مدعي عام وعدد من رؤساء التحقيق .

ويجري التفتيش فنياً على العضو الذي تقل درجته عن مدع عام ، مرة على الأقل كل سنة ، ويكون تقدير الكفاءة شاملاً رأي المسؤول المباشر لعضو الإدارة ، ويكون تقدير الكفاءة بإحدى الدرجات التالية :

كفاءة - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط .

ويخطر العضو بصورة من تقرير التفتيش إذا كان بتقدير أقل من المتوسط وله حق التظلم منه الى مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره . ويفصل المدير العام في التظلم ويكون قراره نهائياً .

مادة (٢٤)

ينقل أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الى الوظائف الجديدة المعادلة لوظائفهم في المادة الثانية من القانون ، مع احتفاظهم بأقدميتهم في هذه الوظائف ، ويتقاضى كل منهم مرتب الوظيفة المنقول إليها أو المرتب الأساسي الذي يتقاضاه عند العمل بهذا القانون أيهما أكبر .

ويصدر وزير الداخلية بناء على عرض مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات اللائحة الخاصة بالنظام الداخلي للإدارة العامة للتحقيقات على أن يتضمن معادلة درجات ضباط الشرطة من حملة اجازة الحقوق أو الحقوق والشرطة ممن يمينون في إحدى الوظائف الواردة بالمادة الثانية بهذا القانون وما يسري في شأنهم من أحكام .

مادة (٢٥)

يخضع أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات في كل ما لم يرد به نص في هذا القانون للأحكام الواردة بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية وبالمرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤م المشار اليه .

مادة (٢٦)

يصدر وزير الداخلية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة (٢٧)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠١م .

أمير دولة الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بهان في : ٣ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٢٣ يوليو ٢٠٠١ م

جدول المرتبات والبدلات والعلاوات لأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية

الوظيفة	المرتب الشهري (الأساسي)		العلاوة الدورية السنوية		المدة اللازمة للبقاء في الوظيفة	العلاوة الاجتماعية		بدل التفرغ	علاوة خاصة
	أول المربوط	آخر المربوط	فيمتها	عددتها		أعزب	متزوج		
مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات	1440		---	---	--	425		200	250
نائب مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات	1370		---	---	--	400		180	230
مدعي عام	1200	1320	24	5	ثلاث سنوات	400		160	210
رئيس تحقيق (أ)	900	1010	22	5	ثلاث سنوات	400		150	200
رئيس تحقيق (ب)	760	860	20	5	أربع سنوات	262	355	--	--
محقق (أ)	660	760	20	5	أربع سنوات	222	315	--	--
محقق (ب)	540	620	16	5	أربع سنوات	203	291	--	--
محقق (جـ)	430	510	16	5	أربع سنوات	190	278	--	--

* يكون منح بدل طبيعة عمل لشاغلي الوظائف في الجدول أعلاه بنسبة 75% من أول مربوط المرتب الشهري للوظيفة التي يشغلها كل منهم وتزاد هذه النسبة إلى 100% لمن يقضي منهم في هذه الوظائف في الكويت عشر سنوات متصلة .

* تخفيض البدل اللازمة كحد أدنى للبقاء في درجة «رئيس تحقيق (ب)» أو «محقق (أ)» المبينة في الجدول أعلاه وذلك بجعلها ثلاث سنوات بالنسبة لمن تم تعيينهم في وظائف أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات حتى 25 / 5 / 2003 ، على أن يكون سريان المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجات الواردة في هذا الجدول ، على من يعين في وظائف أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بعد ذلك التاريخ .